من المسئول (*

« الحكومة أم الشعب »

(لحضرة الكاتب الفاضل عزتلو وفيق بك عظم زاده من أمراء الشام)

ان من لوازم العمران ومقتضى الحضارة ترقي قوة العلم بالاختصاص بمزايا الاجتماع القائم على دعائم التعاون بين الشعوب وكلما نمت هذه القوة في قوم كانوا أخلق بتواصي المدنية وأقرب لتسنم ذرى الحضارة لما يترتب على وجود سنن الاختصاص بين الشعوب من تحديد المقاصد وتوزيع الاعمال على قانون مخصوص تشعر به كل نفس بطبيعة الترقي والعلم بما يفرض عليها عمله ويسوغ لها تركه في عالم الاجتماع . وهذا ما نريده من معنى الاختصاص بمزايا الاجتماع المدني أو هو بعبارة أصرح معرفة كل فرد ما أنيط به من العمل في مجتمعه على حدود وأحكام تمنع اختلاط المقاصد وتغالب النفوس المؤديين الى تشويش نظام الاجتماع وفقد توازن القوى العاملة بين الافراد البشرية في أي قبيل كان

فاذا فقد هذا التوازن رجح القوي على الضعيف وأكل الغني الفقير فينشأ عن ذلك فوضى الاعمال التي بها تتهافت النفوس على حب الاثرة ويتغالب الناس على مناط الحاجات فيستهلك فريق كبير من الشعب في سبيل تحصيل القوت وتتهلك القوى المتضافرة فتخمد النفوس السامية ويختل نظام الحياة القومية وتتفصم عرى التعاون والاختصاص بين أفراد الشعب ومن ثم يأخذون بالهبوط الى دركات الضعة فيتهون الى حيث يبدأ غيرهم بالعصور من الشعوب سنة الله في الذين خلوا من قبل

ومن المقرر ان أس الاجتماع في هذا الوجود البشري ومناط الرجاء في انتظام الأيدي العاملة هي الحكومة التي اختصت بالهيمنة على نظام الهيئة المحكومة والقيام

(*) فاتحة العدد ٤٥ المؤرخ في ١٦ رمضان سنة ١٣١٦ — ٢٨ يناير (١٧ ك) ١٨٩٩

بإجراء قوانين الاجتماع الطبيعية والوضعية ونريد بالأولى العوائد والأخلاق التي تمدوج في عهد الأمة وتترقى بترقي الزمان فالحكومة مكلفة بمراعاة جانب هذه القوانين والمحافظة عليها من عبث العابثين تفاديا من تطرق العوارض الفاسدة والعلل المضرة على أخلاق الامة ومألوفات النفوس . وبالثانية قوانين التشريع الكافلة لاستمرار سير نظام المعاملات الدنيوية على وتيرة العدل القاضي بحياة المجتمعات وعمران الممالك في كل زمان ومكان ، فالحكومة مكلفة بتنفيذ أحكام هذه القوانين على وجه يبيح لكل فرد من أفراد الشعب التمتع بثمرات عمله دون مغالبة عليها من سواه أو مزاحمة ممن عداه

فمتى فرطت الحكومة بشيء من خصوصيات الهيمنة العادلة على القوانين المذكورة أو عبثت بتلك السنن الطبيعية فقد بدأت بتشويش نظام الاختصاص ومهدت للشعب سبيل التغلب وطريق الفوضى في الاعمال والتباين في المقاصد فأودت به الى الهلاك وبحياتها الى خطر الارتباك

لهذا كان لا بد لإنماء قوى العلم بالاختصاص بمزايا التعاون من سلامة سنته الناجحة وقوانينه النافعة وانما تكون سلامتها بالسيطرة عليها وهو الحكومة فالحكومة بهذه المثابة مربية الشعوب فاذا ربت شعباً على مبادئ احترام القوانين الاجتماعية نشأ كل فرد من أفراده على معرفة الواجب والعلم بما له وعليه وهذا غاية ما يطلب من أسباب الترقي للمجتمعات البشرية والعكس بالعكس ولا يحتاج اثبات هذه القضية لا كثر من النظر الى حكومات المغرب المتمدنة التي احترمت عندها قوانين الاجتماع فنمت في شعوبها قوة الاحساس والشعور بمزايا التعاون والاختصاص فعرفوا طرق الواجب التي تؤدي الى خير المجتمعات فسلكوها غير متلكئين وأدركوا من الحضارة شاوا أعجز الاولين

والامر في المشرق بخلاف هذا فانك ترى الحكومات الآن فيه بالغة منتهى الضلال في تربية الشعوب على نبذ قوانين الترقي والاجتماع وهتك حرمة الاختصاص حتى أدى ذلك الى اختلال نظام المجتمع الشرقي وانحلال عرى دوله العظيمة ذلك من جراء استرسال الاهواء وتغالب النفوس التي ضلت عنها المقاصد فكلت

دونها الهمم وخمدت العواطف فتقد الشعور بحاجات العمران ومقتضيات الزمان. هذا كله وقد بلغ الامر بتلك الحكومات الى أنها لا تزال تهدم بيدها أهم القواعد في قوانين الاجتماع وسنن الطبيعة وهي كثيرة ومنها ما نذكره مثالا يؤيد ما ذهبنا اليه في هذه المقالة ويبرهن على منتهى ما بلغت اليه في هذا العصر حكومات المشرق — وأخصها الاسلامية — من سوء التدبير في سياسة الامم واليك المثال

قضت سنن الوجود الطبيعية أن يكون العقل في الانسان رائد العلم الضروري لحياة البشر وتدبير أصول المعيشة فلا يزال هذا العقل دائبا في تتبع هذه الغاية حتى يبلغ مبلغ الكمال الاكتسابي الذي يؤهل الانسان لبسط يد السلطة على العلم بمقتضيات الحياة الادبية ورفعه الى ذرى الحضارة والتمدن وهذا معنى قولهم الانسان مدني بالطبع

فاذ كانت طبيعة الوجود البشري نفسها تقضي بشريح العقل في مناحي العلم لاكتساب معرفة مواد الحياة المدنية فأي خرق في الرأي وافساد في سنن الطبيعة أعظم من حيلولة الحكومة بين الشعب وبين مناحي عقول أفراده التي توهلها لأن يكون مدنيا عارفا بواجبات الانسان القاضية بتفضيله على سائر الحيوان

هذا الخرق في الرأي والافساد في سنن الطبيعة هو ما تفعله الآن حكومات الاسلام في المشرق وذلك باتخاذها الوسائل القاضية بإضعاف قوة النزوع الى العلوم في سائر أفراد الشعب لاسباب ... فاه وفلون تضحك الثكلى

نعم نرى أن بعض تلك الحكومات لا تحصر العقول في دائرة ضيقة من العلم الذي لا يتعدى الضروري من أمر الدين كما يفعله البعض الآخر بل هي تبيح تلقي العقول لعلوم الدنيا وتؤسس لها المدارس ولكن تغفل عما وراء ذلك من لزوم تنشيط النفوس على العمل بل تحظره البتة تفاديا من ترقي العقول الى متناول المعرفة بالحقوق والواجبات التي تلزم كل فرد من أفراد الشعب بالنسبة الى الحكومة والوطن فهي تحظر الاجتماعات العلمية وتحجر على الجرائد وتختم على الافواه وتقل الايدي وتبعد النوابغ وتدني الجهلاء الى آخر ما يدعو لمنع الفوائد التي يترقبها الشعب من تلك المدارس ويرجو الحصول عليها من تلك العلوم. اذن فلا تفاوت في الوجهة بين سائر

حكومات المشرق في سوء التدبير الذي انتهى الى ما أصبحنا فيه معاشر الشرقيين عموما والمسلمين خصوصا من الفوضى في الأعمال والتباين في المقاصد والضعف في النفوس والانحلال في العزائم والفتور في الهمم وغير ذلك من بواعث التقهقر الذي مزق الاحشاء وأدمى القلوب وأودى بحياة الأمة وقضى على الشرق قضاء لا مرد له الا بتنبه حكوماته من سنة الغرور واطراحهم لعجرفة الايام الغابرة والعمل مع الشعوب بما يدفع هذه الرزايا و يصرف هذه المحن والافتالله ان تلك الحكومات لمسؤلة امام الله وامام الانسانية وأمام العدل عن تلك الحرمات المهتوكة والدماء المسفوكة والربوع المستباحة اسلب السالبين ونهب الناهبين والممالك الممزقة والشعوب المفرقة ومالا يعلم نهايته الا الله والله بكل شيء عليم اه

رأي المنار في الجواب

ماذهب اليه حضرة الكاتب الفاضل من أن المسؤل بإسعاد البلاد وترقي الامة حكامها هو المذهب المتبع عند الشعوب الشرقية كافة وسببه استعباد حكام الشرق وملوكه لتلك الشعوب واستبدادهم فيها بحيث صار هذا الفعل والانفعال راسخين في النفوس بالوراثة وقد جاء الاسلام بالتعليم الديمقراطي المعتدل وقيد سلطة الملوك والامراء والرؤساء بشرعه الذي جعل الناس فيه شرعا بالتحريك أي سواء) ولكن محي هذا التعليم بعد الخلفاء الراشدين كما شرحناه في مقالات (الخلافة والخلفاء) وغيرها وصار ملوك المسلمين وحكامهم بتمادي الزمان أشد استبدادا ممن عداهم . ولما سرى روح هذا التعليم في اوربا بسبب انتشار العلوم والمعارف فيها ـ وانما كان مبدأ فيضانه من الاسلام ـ تربت بحسن تربيتهم ملوكهم وحكامهم وقيدوا السلطة حتى انتهوا الى الجمهورية فارتقوا بذلك ارتقاء لم يعهد في تاريخ الانسان حتى كاد يتم لهم الاستيلاء على العالم كله . فخذل الجاهل أمام العالم ودحر الظالم تجاه العادل وأوشك تنازع البقاء ان يقضي بمحو السلطة الشرقية أو الاسلامية خاصة من لوح الوجود بما ظهر من عجز مقاومة السلطة الاستبدادية للسلطة الدستورية الشورية وأحست الشعوب الشرقية أو الاسلامية بالخطر الذي يتهددها — وهو العدم والفناء القومي والملي —

لكن الجهل بحقيقة الداء والدواء تركها في أمر مريج تنظر الى ملوكها وحكامها فتشاهد البلاء ينصب عليها من قبلهم فتقع في هوة اليأس وتهوي الى وهدة القنوط . وكيف لا ييأس من يشاهد الطبيب يقتل المرضى بما يجرعهم من السموم ؟ وكيف لا يقنط من يرى البلاء والشقاء ، ينصب عليه من مازيت السعادة والنعماء ؟

اليائس لا عمل له ، اليأس لا يرجى منه خير ، اليأس في عداد الموتى ، فمن أراد أن يخدم أمة يئست من الحياة العزيزة القومية بيأسها من حكامها فليقنعها قبل كل شيء بأن قوة الشعب فوق كل قوة ، لانها مظهر القوة الالهية ، وأن الامم اذا تربت وتعلمت تربية وتعليما صحيحين تعتز وتسعد بقسمها الحاكمين والمحكومين وان الامة في استطاعتها أن تقوم بهذه التربية وهذا التعليم من دون الحكومة بهمة علمائها العقلاء وأغنيائها الفضلاء وبهذا نهضت أوربا الى بهرت مدنيتها أبصارهم وحيرت ألبابهم . وهذا الموضوع الشريف هو أهم المقاصد التي أنشأنا لاجلها جريدتنا (المنار) وقد قلنا في مقدمة العدد الاول

« فعليك بالعلم والعمل رض بهما نفسك ، ورب عليها ولدك ، فلقد حل من لساني عقدة الاعتقال والسكوت ، وأطلق قلمي من عقال الدعة والسكون ، استغراق بعض اخواني واخوتك في النوم ، وغرق بعضهم في بحار الوهم ، وجهل المريض منهم بدائه ، ويأس العالم بمرضه من شفائه ، فأنشأت هذه الجريدة اجابة لرغبة من تنبهت نفوسهم لاصلاح الخلل ، ومشايعة للساعين في مداواة العلل ، الذين أرشدتهم التعاليم الدينية ، وهداهم النظر في الآيات الكونية ، الى أن اليأس من روح الله ، والقنوط من رحمته جل علاه ، هو عين الكفر والضلال ، وآية الخزي والنكال ، فأحبوا أن يعملوا لأممهم ، ويقوموا بخدمة لمتهم » الخ ثم قلنا في بيان مقاصد الجريدة من المقدمة أيضا « وغرضها الأول الحث على تربية البنات والبنين ، لا الحط على الأمراء والسلاطين ، والترغيب في تحصيل العلوم والفنون ، لا الاعتراض على القضاة والقانون ، وأصلاح كتب العلم وطريقة التعليم ، والتنشيط على مجاراة الأمم المتمدنة في الاعمال النافعة وطروق أبواب الكسب والاقتصاد » ومنها أيضا « وتنبه أي الجريدة) المثابرين على أن الشركات المالية هي مصدر العمران ، وينبوع الرفاه ، وان عليهما

مدار تقدم أو رقي الفنون والصنائع لا على الملوك والأمراء فهي التي تنشئ المكاتب والمدارس، وتشيد المعامل والمصانع، وتسير المراكب والبواخر، ونموذج ذلك بين أيديهم وتحت مواقع أبصارهم »

وكنا في العدد الثاني محاورة في سعادة الأمة أوردنا فيها أسئلة كثيرة تتعلق بتحصيل هذه السعادة وقفنا في الكلام عن أجوبتها جواب من حصر السعادة في الحكام فقلنا بعد إيراد الأسئلة

« فلما فرغت المسائل، وسكت السائل، وطلب ما عند القوم من الجواب، ابتدر أحدهم فقال لا شك ان الأمراء والحكام هم الذين يكونون بني (جمع بنية) الأمم وينفخون فيها روح الوحدة، وينشقونها نسيم الحياة الوطنية، ويمدون فيها جداول الثروة، بما يمهدون من طرق الكسب، ويحفرون من الترع، ويبنون من المعامل والمصانع، ويهيئون من الآلات والأدوات الخ ما أشرتم اليه من أسباب السعادة

فرد عليه السائل قائلا إذا فرضنا ان الحكومة غنية مع فقر الأمة وأمكنها ان تعمل كل هذه الأعمال فهل في استطاعة الحاكم أن يقتلع من نفوس الأمة جراثيم الاخلاق الذميمة ويقي منها بذور العادات الرديئة التي تنجم عنها الأفعال المضرة، ويغرس فيها أشجار الأخلاق الفاضلة والسجايا الجميلة التي تثمر الأعمال النافعة ؟ كلا ان من يلقي التبعة كلها على الحكام مخطئ في حكمه واني رأيت أكثر الأمم الشرقية لا يرون لأنفسهم وجوداً الا بالحكام ويرون أن صلاح الأمة وفسادها وغيها ورشادها وصحتها ومرضها وغناها وفقرها بل وحياتها ومماتها بيد الحاكم حتى كأن الحاكم بيده ملكوت شيء وهو يجير ولا يجار عليه وكأن هذا الوهم متسلسل فيهم بالإرث من عهد من قال « انا أحيي وأميت » وعهد من قال « انا ربكم الأعلى » وجعلوا ان الحاكم ليس إلا رجلاً من الأمة وان الملاكية ما زادت في فضائله ولا منحته قوة فوق القوى البشرية بل ربما أفسدت أخلاقه وأسقمت مداركه (كما شوهد في البعض) والصواب ان اصلاح الأمة لا يكون من الحاكم نعم إن الحاكم إذا ساعده يكون أسرع سيراً وأقرب نجاحا » اهـ

والحاصل ان ما قاله الكاتب الفاضل صحيح ونحن معه إلا في حصر المسؤلية

بالحكام والحق ان الحاكم مسؤل والشعب مسؤل فاذا قصر الأول لا ينبغي أن يقصر الثاني وبالله التوفيق

الجزية والاسلام

(تتمة ما سبق ـ من ص ـ)

الثالث — ان الشريعة الاسلامية وان لم تكن شأنها شأن الملكية والسلطنة بل الغاية التي توخاها الشرع ليست الا تكميل النفس وتطهير الأخلاق والحث على الخير والردع عن الاثم ولكن لما كانت هذه الأمور يتوقف حصولها على نوع من السياسة الملكية لم تكن الشريعة لتغفل عنها كليا فاختارت جملة من الوضائع تكون مع مناهجها كافلة لانتظام أمر الناس واصلاح ارتفاقاتهم

ومن ذلك الجهاد والقتال المقصود بهما الذب عن حمى الاسلام والدفع عن بيضة الملك وازاحة الشر وبسط الأمن واستتباب الراحة فجعل الجهاد فرضا محتوما على كل أحد من دخل في الاسلام اما كفاية وهذه اذا لم يكن النفير عاما ، وعينا إذا هاجم العدو البلد وعم النفير . قال في الهداية الجهاد فرض على الكفاية إذا قام به فريق من الناس سقط عن الباقين فان لم يقم به أحد أثم جميع الناس بتركه الا أن يكون النفير عاما فحينئذ يصير من فروض الاعيان

فالمسلم لا يخلو من إحدى الخطتين اما مرتزق وهو من دخل في العسكر ونصب نفسه للقتال أو متطوع وهو من لم يأخذ نصيبه من الجهاد ولكن إذا جاءت الطامة ووقع النفير لا يمكنه الاعتزال عن القتال والتحي عنه بل عليه ان يدخل فيما دخل المسلمون طوعا أو كرها — واذا كان من المسلم الثابت ان المرتزق والمتطوع سيان في الحقوق الكلية التي تمنح للعسكر كان من الحق الواضح ان يعفى المسلمون كلهم عن ضريبة الجزية ، أما أهل الذمة فما كان يحق للاسلام أن يجبرهم على مباشرتهم القتال في حال من الأحوال بل الامر يبدهم ان وفوا بالقتال عن أنفسهم وأموالهم عفوا عن الجزية وأن أبوا أن يحاطوا بالنفس فلا أقل من أن